الحكومة الجديدة في الصومال: التحديات الداخلية والخارجية

محمد صالح عمر*

*المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، تركيا.

ملخص: تستعرض الورقة التطورات التي شهدها الصومال بانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود في 15 مايو 2022، بعد حالة من الاضطرابات في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس السابق محمد عبد الله فرماجو، وتأثير ذلك في ولاية الرئيس حسن شيخ الجديدة. ركزت الورقة على العوامل التي ساعدت على نجاح انتخاب حسن شيخ للمرة الثانية، وطبيعة التحديات التي تواجهه في فترة الحكم الجديدة، وكيف سيجد شعاره في تصفير المشكلات طريقًا إلى التنفيذ. وفي الختام سلّطت الضوء على زيارة الرئيس حسن شيخ إلى تركيا بالتركيز على الدور التركي في الصومال، والأجندة التي يحملها الرئيس الصومالي لمناقشتها في أنقرة، ودور تركيا الذي ينتظره الصوماليون.

الكلمات المفتاحية: الصومال، تركيا، حسن شيخ، السياسة الخارجية التركية.

Somalia's New Government: Internal and External Challenges

MUHAMMED SALEH OMAR*

ORCID NO : 0000-0003-0462-4294

ABSTRACT: *The paper outlines the developments in Somalia in holding the elections on May 15, 2022, after a state of turmoil and internal strife in the last term of the former President Mohamed Abdullah Farmajo and its impact on the new term of President Hassan Sheikh Mahmud. The paper focused on the reasons and factors which facilitate the success of Hassan Sheikh's election for the second time, the nature of the challenges he faces in the new term, and how his slogan of zero problems will find a way to implementation. In conclusion, the paper highlighted President Hassan Sheikh's visit to Türkiye, focusing on the Turkish role in Somalia, the agenda that the Somali president holds for discussion in Ankara, and the Somalis hopes and expectations from Turkiye.*

*Afropolicy, Türkiye.

Keywords: Somalia, Türkiye, Hassan Sheikh, Turkish Foreign Policy.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(3/11)
129 - 150

DOI:10.36360/1560-011-003-008

مدخل

جاءت انتخابات الصومال الأخيرة في ظل أوضاع سياسية وأمنية مأزومة داخليًّا وخارجيًّا، تصاعدت خلال العامين الأخيرين؛ لأسباب وعوامل متعددة، تأتي في مقدمتها مقاربات الرئيس محمد عبد الله فرماجو في الحكم والإدارة، إذ حاول الخروج على التوافقات التي ارتضاها الصوماليون منذ أول حكومة انتقالية في 2004، وهذا تسبب في أزمات كادت تعيد الصومال إلى فترة الحروب الأهلية والاقتتال العشائري الفوضوي الذي شهده الصومال بعد سقوط حكم الجنرال محمد سياد بري، فضلًا عن خلافاته مع الشركاء الدوليين، ودخوله في أحلاف صرفت جهود البناء الداخلي إلى خلق خصومات داخلية وخارجية، وهذا جعل المراقبين للأوضاع في الصومال يحذّرون من عودته إلى ضرورة التعجيل بعقد الانتخابات؛ لتفادي أي نتائج كارثية يمكن أن تنتج إذا استمرت الأوضاع على ما كانت عليه.

لمحة عن تطور الحكم في الصومال

تمتّع الصومال بالحكم البرلماني الديمقراطي تسع سنوات بعد الاستقلال، اتفق الباحثون على أنها أنتجت أول انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة في إفريقيا، ولكن أطاح به الجيش بقيادة الجنرال محمد سياد بري في انقلاب أبيض عام 1969.

حُكِمَ الصومال حكمًا دكتاتوريًّا خلال 21 سنة، حتى أطاحت به مجموعات من المليشيات القبلية المتعددة في مطالع التسعينيات (1991م)، ثم دخل الصومال مرحلة التيه والحروب الأهلية، ليشهد أحد أسوأ أنواع الصراعات في القرن العشرين، حيث قُسمت البلاد إلى إقطاعيات صغيرة تهيمن عليها المليشيات المسلحة، بعد الإخفاق في التفاهمات حول السلطة. انعقد ما يزيد على عشرين مؤتمرًا تحت عنوان المصالحة الوطنية والسلام، أغلبها خارج الصومال، هدفت كلها إلى إنهاء الأعمال العدائية، وتشكيل حكومة مركزية فاعلة. كما أخفقت التدخلات التي قادتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في استعادة السلام والاستقرار.

ومنذ 2004 دخل الصومال مرحلة جديدة بتبنّي مرحلة انتقالية، واتخاذ النظام الفيدرالي بوصفه نظام حكم؛ لتجاوز الصراع حول السلطة، ومنذ 2012 دخل الصومال مرحلة أخرى بانتهاء المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة جديدة بعد الاتفاق على صيغة توافقية للحكم وتقاسم السلطة.[1]

حالة الانسداد في فترة حكم الرئيس فرماجو

شهد الصومال أزمات متتالية في فترة حكم الرئيس محمد عبد الله فرماجو والفترة التي سبقت ترتيب الانتخابات؛ لرغبة الرئيس فرماجو في تمديد ولايته عامين آخرين، فضلًا إلى عدد من التباينات بينه وبين المعارضين له حول طريقة إجراء الانتخابات، حيث دخلت الأقاليم على خط الخلاف مع الرئيس، وبُذِل عدد من المحاولات بلغت ست اجتماعات لتجاوزها، لكن لم تتمكن الأطراف من تجاوزها وهو ما فاقم الأوضاع أكثر، في ظلّ تمدّد الجماعات المسلّحة، واتساع نفوذها العسكري والمالي على حساب الحكومة وشركائها. تطورت الخلافات الداخلية إلى مستوى الاشتباكات العسكرية في العاصمة مقديشو بين القوات الموالية للرئيس وجنود موالين للمعارضة، لتتسع رقعة التصدعات على مستوى الدولة والمجتمع.[2]

الخلافات السياسية هي ما ميزت الفترة التي سبقت انطلاق الانتخابات التي اتّسمت بدورها بنوع من التعقيد؛ لكونها تتأسس على تقاسم كل شيء. عقد الأمر هذه المرة طموح الرئيس فرماجو في تمديد حكمه تحت ذرائع أثارت شكوك المعارضين والطيف السياسي الصومالي بتوجّهات وسلوك استبداديّ لا يحترم التوافقات التي صبغت الحياة في الصومال في فترة ما بعد الحروب الأهلية. كان مقررًا أن تبدأ الانتخابات في يوليو 2021 لكونها تمرّ بمراحل عديدة، أخفقت ثلاث جداول زمنية في الوفاء بالالتزام في وقته، وبعد لقاء بين الرئيس ورؤساء الأقاليم جرى التوصل إلى اتفاق للشروع في الانتخابات النيابية في أقرب وقت حتى تتمكن اللجان من إنهاء التصويت قبل نهاية 2021؛ لتبدأ بعدها ترتيبات اختيار رؤساء البرلمان ونوابهم وصولًا إلى انتخاب الرئيس.[3]

الضغوط الداخلية والخارجية تقود إلى الانتخابات

أدّت الأزمات التي تسببت فيها حكومة الرئيس فرماجو داخليًّا مع ضغوط مارسها شركاء الصومال خشية تفجر الأوضاع- دورًا في الوصول إلى نقطة إجراء الانتخابات. بعد تأخير 15 شهرًا شهد فيه الصومال تجاذبات وتوترات جرى انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود ليصبح الرئيس العاشر في 15 مايو 2022، وهي المرة الأولى التي يسمح فيها الصوماليون بإعادة انتخاب رئيس مرتين، إذ حكم الرئيس حسن شيخ الصومال في الفترة 2012 ــ 2016 منذ تشكيل الحكومة الانتقالية في 2004 لينال حسن شيخ فرصة ثانية ربما تضع الصومال على طريق الاستقرار إذا استفاد من خبراته السابقة ووظّف مراقبته للأوضاع في فترة حكم فرماجو، وتقييمه لطبيعة التحديات والقضايا التي يمكن أن ترتب أولوياته على المستويين الداخلي والخارجي.

سياق العملية الانتخابية

تُجرَى الانتخابات في الصومال بناء على توافقات الفترة الانتقالية التي تحكمها معادلة 5.4، وهي عملية تقسيم أعضاء البرلمان المكون من غرفتين، والبالغ عددهم 329 عضوًا وفقًا للثقل القبلي، وتجري الانتخابات التمهيدية داخل كل كيان قبلي وفق النظام الداخلي لكل عشيرة.

جرت الانتخابات هذه المرة في جو عال من التنافس، ترشح فيها لأول مرة 39 مرشحًا، وهو ما أظهر أهمية زائدة للانتخابات هذه المرة، خرج معظمهم من الجولة الأولى، حيث تأهل منهم أربعة مرشحين فقط للجولة الثانية، وهم:

1. رئيس إقليم بونت لاند سعيد عبد الله دني
2. الرئيس المنتهية ولايته محمد عبد الله فرماجو
3. الرئيس السابق حسن شيخ محمود
4. رئيس الوزراء السابق حسن على خيري

تأهل للجولة الثالثة والأخيرة الرئيسان حسن شيخ محمود و محمد عبد الله فرماجو؛ ليفوز الرئيس حسن شيخ محمود فوزًا كاسحا بـ214 صوتًا مقابل 110 أصوات للرئيس المنتهية ولايته فرماجو.[4]

انتخاب رؤساء غرفتَي البرلمان والشيوخ

في 28 إبريل 2022 جرى انتخاب النائب شيخ آدم محمد نور (مدوبي) رئيسًا لمجلس الشعب للبرلمان الفيدرالي، حيث حصل على 163 صوتًا مقابل 89 صوتًا لمنافسه حسن عبد النور، وكان مدوبي قد شغل المنصب ذاته في الفترة 2007ـــ2010، كما فازت النائبة سعدية ياسين بمنصب النائب الأول لمجلس الشعب، وهي سابقة في تاريخ الصومال الحديث، وانتُخِب عبد الله أبشروا نائبًا ثانيًا لمجلس الشعب الصومالي.

أما مجلس الشيوخ فقد أُعِيد انتخاب السيد عبدي حاشي رئيسًا له، حيث كان يشغله في الدورة الأخيرة، وهي الغرفة الثانية في البرلمان الصومالي، وهي الخطوة الأخيرة لانتخاب رئيس الجمهورية، التي بإمكانها إنهاء حالة عدم اليقين، وإخراج البلاد من المأزق السياسي المأزوم.[5]

أصداء فوز حسن شيخ محمود بالرئاسة

استقبل المجتمع الدولي والإقليمي فوز حسن شيخ بارتياح كبير؛ لعدة اعتبارات، يأتي في مقدمتها إنهاء حالة الاحتقان وانسداد الأفق اللذين واجههما الصومال في أواخر فترة حكم فرماجو.

على الصعيد الدولي أعرب شركاء الصومال الدوليون بترحيبهم بانتخاب الرئيس حسن شيخ، وأعربوا عن تطلعهم للعمل معه ومع حكومته بشكل وثيق. هنّأت واشنطن في بيان أصدره أنتوني بلينكن وأكّد تطلّعه للعمل مع حكومة حسن شيخ الجديدة عن كثب، ويؤكد هذا الارتياح الأمريكي إصدار الإدارة الأمريكية قرارًا بإعادة نشر الجنود الأمريكيين في الصومال بعد يوم من انتهاء الانتخابات.

رحب الاتحاد الأوروبي باختتام العملية الانتخابية في الصومال بنجاح، وهنأ الرئيسَ المنتخب، وعبّر عن تطلعه إلى التعاون الوثيق مع الرئيس وحكومته، كما أعربت وزيرة شؤون إفريقيا بالخارجية البريطانية « فيكي فورد» عن التهنئة، وأكدت استعداد بلادها لمواصلة دعم الصومال، ومحاربة حركة الشباب، ودعم المتضررين من الجفاف، كما هنأ كل من الأمم المتحدة وجمهورية الصين التي عبرت عن استعدادها لدعم تحقيق الاستقرار وسلام دائم في الصومال.

على الصعيد الإقليمي رحبت بذلك أيضًا منظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام لجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ورحب كل من تركيا ومصر والسكرتير التنفيذي لهيئة الإيقاد بفوز حسن شيخ محمود.[6]

دلالات إعادة انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود

تُجمع الأوساط المختلفة بأن إعادة انتخاب الرئيس حسن شيخ يحمل دلالات مهمّة على المستويين الداخلي والخارجي، يجمع بينها الثقة في التزام الرئيس حسن شيخ وقدرته على إعادة الصومال إلى طريق الاستقرار، والحوار الدائم المفضي إلى حلول لمعضلة الحكم منذ انهيار حكم سياد بري:

- إدراك الصوماليين وعلى رأسهم المشرعون مدى حاجة الصومال إلى شخصية توافقية تعيد البلاد إلى طريق تجاوز واحتواء التوترات السياسية التي عانت منها البلاد في فترة حكم الرئيس محمد عبد الله فرماجو، وقد صرّح حسن شيخ محمود بعد فوزه بالانتخابات مباشرة أنه لا مجال للانتقام السياسي، وقد فسّره المراقبون بأنه سينتهج

سياسة مرنة ذات طابع توافقي في المرحلة القادمة، تسعفه في ذلك خبرة وافرة لتصحيح كثير من الملفات الداخلية والخارجية.

- رغبة الصوماليين في العودة إلى مسار الحكم الفيدرالي الذي أسسه الرئيس حسن شيخ محمود، وعمل سلفه على تقويضه بمحاولة الالتفاف عليه، وكان من الضمانات التي توافق عليها الصوماليون في بناء الثقة بين المكونات الجغرافية، بما في ذلك إقليم أرض الصومال الذي يسعى للاستقلال منذ 28 عامًا، وهو الملف الذي بذل الرئيس حسن شيخ جهودًا مقدّرة من أجل إعادته إلى حضن الدولة الأم.[7]

فرص فرماجو الضائعة وتركته الثقيلة

توقّع الكثير من الصوماليين أن يكون انتخاب الرئيس محمد عبد الله فرماجو في 2017 فرصة تاريخية، وأن تُحدِث قفزة للتحوّل نحو الاستقرار بسبب الترحيب الشعبوي الواسع الذي لقيه انتخابه، وسط توقعات عالية السقف وثقة بقدرته على حل المشكلات المتوارثة منذ حدوث الفراغ الدستوري، وإخفاق الدولة، خاصة أنه القادم من الولايات المتحدة الأمريكية التي قضى فيها جزءًا مهمًّا من حياته، ولكن بعد مرور السنوات الخمس وجد الصوماليون أنفسهم في تراجع كبير، تاركًا إرثًا ثقيلًا وعددًا من الملفات الشائكة التي تنتظر حكومة الرئيس حسن شيخ الجديدة:

على المستوى الداخلي

1. خلافات واسعة مع الأقاليم: دخل رئيس الجمهورية في خلافات كبيرة مع الأقاليم التي تتمتع بحكم فيدرالي ذي صلاحيات واسعة، في محاولة منه للتقليل من النزوع نحو التحلل من مركزية الحكومة، فأرسل فرماجو قوات للتدخل، ومحاولة توجيه الانتخابات المحلية لولاية غرب الصومال وجوبا لاند مما واجهته الأقاليم برفض قاطع. واستعداد للمواجهة العسكرية باعتبارها تدخلًا في شأن محسوم بالدستور الانتقالي.[8]
2. عقد اتفاقات سرية؛ بإنشاء كونفيدرالية مع كل من رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد والرئيس الإرتري أسياس أفورقي في 2018 من دون الرجوع للبرلمان، وهذا جعل 25 برلمانيًّا يقدّمون إلى رئيس البرلمان بمقترح سحب الثقة من الرئيس.
3. توقيع عدد من الاتفاقيات (20) اتفاقية من دون الرجوع إلى مجلس الشعب، وهذا زاد من شكوك الصوماليين، وهز ثقتهم بالرئيس، وهو إرث سيتعب الحكومة الجديدة.
4. إرسال حوالي 5000 من الشباب الصوماليين سرًّا إلى إرتريا، وتواتر معلومات غير مؤكدة بإدخالهم في الحرب الدائرة في إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا، وهو ما أثار المجتمع الصومالي ضد الرئيس؛ لأن هؤلاء الشباب لم ترسلهم وزارة الدفاع.

5. ملف الانتخابات: كان من المزمع أن تُجرَى انتخابات 2022 اعتمادًا على الأحزاب غير القبلية وعلى نمط الصوت الواحد للشخص الواحد، ولكن على الرغم من اتفاق الحكومة الفيدرالية مع الأقاليم إلا أن الأقاليم اتهمت فرماجو بالالتفاف على الاتفاق وإصراره على العودة إلى ما قبل 1991، وهو ما ينذر بعودة الحروب الأهلية المدمرة.[9]

> **"يأتي الرئيس حسن شيخ في الدورة الثانية متكئًا على رصيد من الأعمال والإنجازات المهمة في الدورة السابقة ولعل أهمها تحرير 39 مدينة"**

6. تمدد الحركات المتطرفة: نسبة لانشغال حكومة فرماجو في السنتين الأخيرتين بملفات ثانوية، مقارنة بالتحديات الكبرى التي تواجه البلاد، تمدد نفوذ حركة الشباب والحركات المساندة لها، وتمكنت من تعظيم نفوذها حتى استطاعت أن تشن هجومًا على المدن الرئيسة، ومنها العاصمة مقديشو، وتفيد تقارير عديدة أنها نفذت عشرات الهجمات على القوات الصومالية وقوات أميصوم، وتمكنت ماليًّا بسبب فرضها إتاوات على المؤسسات والأفراد من أصحاب الأموال، إذ بلغ مدخولها الشهري ما يربوا على 10 ملايين دولار.[10]

7. الخلافات مع كينيا: على الرغم من وجود خلافات تاريخية بين الطرفين إلا أن الخلافات في عهد الرئيس فرماجو توسعت إلى درجة قطع العلاقات، وبناء كينيا جدارًا فاصلًا مع الحدود الصومالية، واستضافة كينيا المعارضين لفرماجو، وفتح مكتب تمثيلي لإقليم أرض الصومال.

ما المشروع الذي يحمله الرئيس للدورة الثانية؟

يأتي الرئيس حسن شيخ في الدورة الثانية متكئًا على رصيد من الأعمال والإنجازات المهمة في الدورة السابقة، ولعل أهمها تحرير 39 مدينة من قبضة الحركات المتشددة في عدد من الأقاليم، ويُعَدّ هذا أكبر الإنجازات التي لم يسبقه إليه أي رئيس، فضلًا عن إعادة إنشاء وتشغيل مطار مقديشو، بعد انقطاع مدة 27 سنة، حيث جرت إعادة إنشائه من قبل شركة تركية، وجرى افتتاحه بحضور الرئيس التركي السيد رجب طيب أردوغان، إضافة إلى القبول الذي يحظى به من قبل الأوساط الدولية والإقليمية، حيث صنفته مجلة تايم الأمريكية عام 2013 ضمن قائمتها السنوية لأهم الشخصيات المؤثرة على نطاق العالم.[11]

تصفير المشكلات داخليًا وخارجيًا

حمل شعار الحملة الانتخابية للرئيس حسن شيخ طبيعةَ توجهه، وما سيكون هاديًا لأجندة المرحلة، وهو تصفير المشكلات داخليًّا وخارجيًّا، وهو أمر بالغ الصعوبة في

بلد كالصومال، ظل ثلاثين عامًا يعاني حروبًا أهلية متصلة أحدثت تصدعات في البنية الأساسية للمجتمع على المستويات السياسية والاجتماعية.

الصومال يعيش سلامًا داخليًا

مدركًا لحاجة الصوماليين إلى سلام داخلي دشّن حسن شيخ مشروعه السياسي الجديد في كلمته الأولى بعد انتهاء الانتخابات وإعلان فوزه، قائلًا: «علينا المضي قدمًا، ولسنا بحاجة إلى ضغائن وانتقام، سنعمل من أجل مستقبل مشرق، وسأعمل على تنفيذ شعار حملتي».

واعتمد الرئيس منذ البدء لهجة تصالحية، مؤكدًا أن التسامح سيكون شعار فترة رئاسته الجديدة، وبأنه لن يكون هناك سعي للثأر من خصومه السياسيين.[12]

سلام مع العالم

يدرك الرئيس المنتخب طبيعة الظروف التي مر بها الصومال في علاقاته الخارجية في السنتين الأخيرتين، حيث طرد الصومال دبلوماسيين محسوبين على شركاء الصومال، وممثلين لبعض المؤسسات الدولية، ويدرك الرئيس أيضًا تأثير التنافس الدولي على منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يضع دول المنطقة في دائرة الاستهداف ومن ثَمَّ تحرك تفاعلاتها سلبًا وإيجابًا، فقد ظلّ الصومال في الفترة الماضية في حال استقطاب اجتاح المنطقة، وساءت علاقاته بكينيا وجيبوتي وبعض دول الخليج العربي، وكل هذا وغيره جعل الرئيس المنتخب يطرح فكرة تصحيح ما انحرف في العلاقات الخارجية، ويدعو للتصالح مع الجميع؛ ليساعد في العودة إلى مسار إعادة بناء دولة الصومال من جديد.[13]

مانفيستو الرئيس حسن شيخ

في أول لقاء دولي له بعد انتخابه تحدث عن أهم الأولويات التي تشغله، وقد عبر عنها على النحو الآتي:

1. الأمن هو القضية الأكثر تحديًا في الصومال.

2. المصالحة السياسية: قال الرئيس في مقابلة مع الأناضول الإنكليزية: المهم أن نقوم بنوع من عملية التعافي، حيث يجلس الخاسرون والفائزون ويتناقشون ويتقاسمون المستقبل بالاستماع إلى جميع شرائح المجتمع الصومالي. وقال: إنه سيفتح الفضاء السياسي الذي جرى تضييقه وإغلاقه في السنوات الأخيرة. وقال: إن

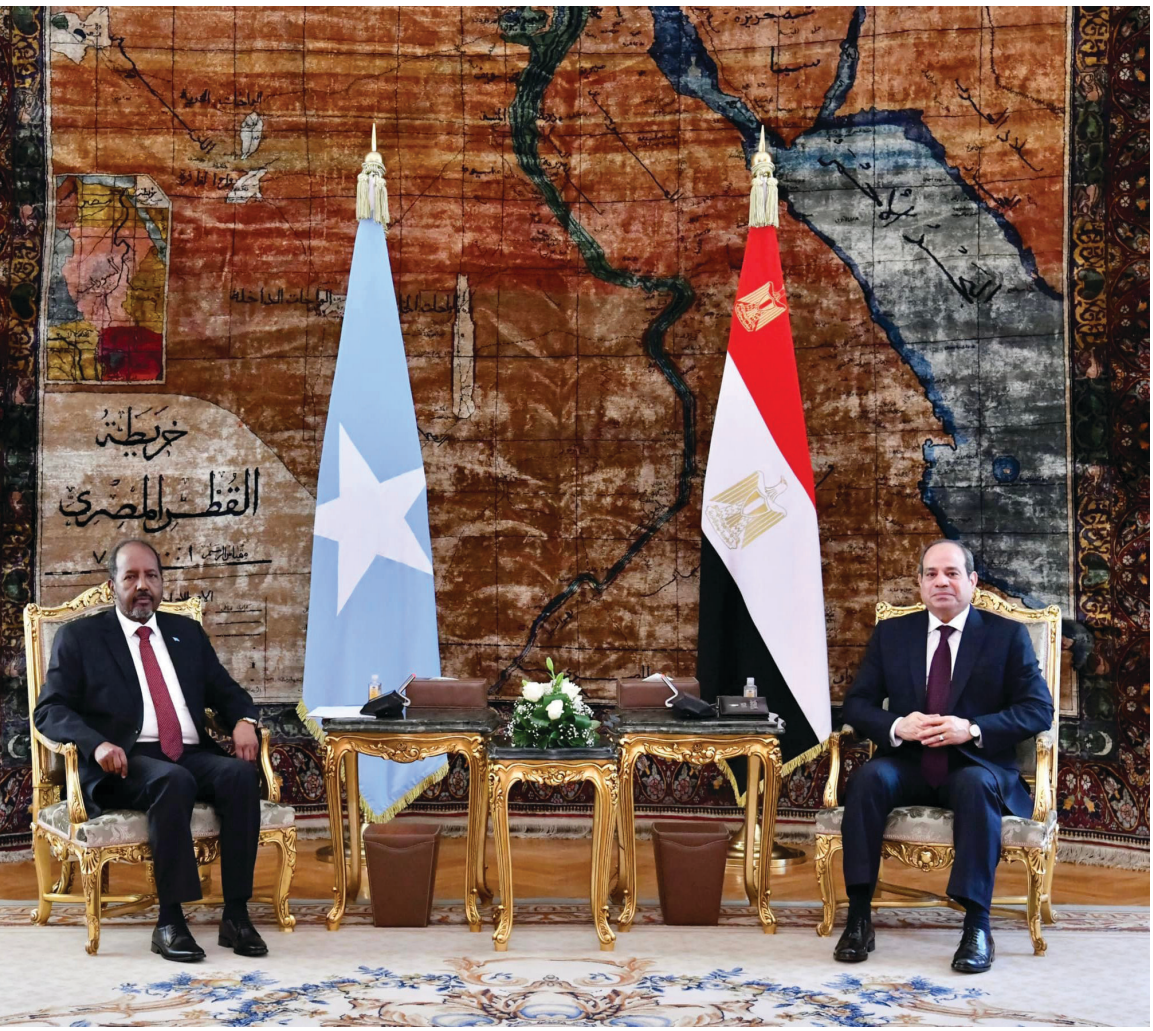

الأمر كله يتعلق مرة أخرى بالمضي قدمًا في المصالحة، لا في المصالحة الاجتماعية فقط، بل المصالحة السياسية بطرح القضايا الخلافية، ومطالبة الناس بالمناقشة بحرية ونزاهة.

3. الاستقرار السياسي والدستور من أولويات أجندتنا: بعد الأمن يأتي الاستقرار السياسي، وبناء دولة ديمقراطية؛ لأن الاستقرار السياسي يعني بناء أسس الدولة الديمقراطية، والانتهاء من وضع الدستور، ووضع القوانين الانتخابية، وأنظمة الأحزاب السياسية، وقوانين الأحزاب السياسية، وقوانين نظام الحكم المحلي، وكل هذه الأمور يجب أن تكون أجندة يتفق عليها الشعب الصومالي بالتراضي.[14]

الملفات الرئيسة التي يواجهها الرئيس في ولايته الجديدة

التحديات الداخلية

جاءت انتخابات الرئيس حسن شيخ لولاية ثانية وسط تفاؤل على مختلف المستويات الداخلية والخارجية بعد ازدياد المخاوف من انزلاق الأوضاع نحو الحرب الأهلية من جديد، وما يتفق عليه الجميع كذلك هو أنه يعود إلى الحكم في ظل انقسام سياسي واضطراب أمني ومعاناة؛ بسبب قسوة الطبيعة التي ضاعفت معاناة الصوماليين أضعافًا.

وما يتفق عليه المراقبون لأوضاع الصومال هو أن الرئيس حسن شيخ يواجه مجموعة معقدة من التحديات القيادية التي ربما تشكل أولويات لبرنامجه لجهة الإلحاح والأهمية، وتفرض نفسها. وقد حدد ملامح أبرز التحديات في مقابلات عدة: إكمال الدستور، إصلاح الاقتصاد، مشكلة تغير المناخ، الحوار مع أرض الصومال، والمصالحة الداخلية، ومحاربة حركة الشباب.

عملية استكمال الدستور:

مر على الصومال 6 وثائق دستورية منذ الاستقلال. وبعد التصدعات التي أصابت الصومال بسبب الحروب الأهلية جرى التوافق على دستور فيدرالي من أجل الوصول إلى حلول للمشكلات التي استعصت على الحل بعد سقوط نظام سياد بري، وفي 2012 جرى تبني دستور فيدرالي من 143 مادة، وهو أوّل وثيقة يجري المصادقة عليها داخل البلاد بعد سقوط نظام الدكتاتور سياد بري، ولكن وفقًا لفقهاء الدستور فإن الوثيقة بحاجة إلى استكمال، خصوصًا فيما يخص البنود المتعلقة بصلاحيات واختصاصات الحكومة الفيدرالية والولايات والعلاقة بينهما، حيث تُرِك النص بالقول: سيتفاوض كل من الحكومة الفيدرالية والولايات على توزيع الاختصاصات السياسية والاقتصادية ما عدا:

- الشؤون الخارجية
- الدفاع الوطني
- الهجرة والجنسية
- السياسة النقدية

إن الصوماليين بحاجة إلى من يعيدهم إلى الدستور الفيدرالي الذي حاولت حكومة فرماجو تجاوزه بالعودة إلى مركزية الدولة، ومن ثم صياغة القوانين المتصلة بالانتخابات

وتقاسم الموارد والثروات، إلى غير ذلك من القوانين بمشاركة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى صياغة قوانين لتطوير الممارسة السياسية التي من شأنها إيصال الصوماليين إلى مرحلة تجاوز النظام العشائري ومعادلة 4.5 وأحزاب غير مرتبطة بالإقليم وحده ولا بالقبيلة وحدها.[15]

محاربة حركة الشباب

في الوقت الذي انشغلت فيه حكومة فرماجو بالمشكلات الداخلية مع التخفيض المتدرج لقوات حفظ السلام الإفريقية، وانسحاب القوات الأمريكية، وجدت حركة الشباب فرصًا ذهبية لتعزيز قدراتها واستعادة سيطرتها على مساحات كبيرة ومواقع إستراتيجية في عدد من الأقاليم، مثل ولاية غلمدوغ، وتطورت عملياتها وجرأتها فتمددت إلى العاصمة مقديشو، وطالت عملياتها عناصر قيادية في الحكومة الصومالية، مثل اغتيال مستشارة رئيس الوزراء لشؤون المرأة وحقوق الإنسان، فضلًا عن استهداف قوات حفظ السلام الإفريقية عبر تفجير قوافلها، وهذا ألحق بها قتلى وجرحى، كما أن الحركة عزّزت مواردها المالية من خلال فرض الضرائب على الأنشطة التجارية حتى داخل العاصمة، وتشير تقارير إلى أن ميزانية الحركة من الضرائب والإتاوات أكبر بكثير مما تجنيه الحكومة من التجار، وهذا مكّنها من تعزيز قدراتها العسكرية والاستخبارية. وهو تحد كبير سيوقع حكومة الرئيس حسن شيخ في متاهة إذا لم تضعه في قمة الأولويات، وحتى يتمكن من معالجة الأمر بشكل سليم يتطلب معالجة الجوانب الأمنية.[16]

المنظومة الأمنية

ورثت حكومة الرئيس حسن شيخ منظومة أمنية مليئة بالإخفاقات والتراجعات تسببت فيها ظروف البلاد المضطربة إداريًّا على المستويين المركزي والفيدرالي، مع وجود عدد من الجيوش التي تتعارض أهدافها، منها القانوني، ومنها القائم وفق ظروف خاصة، ومنها بسبب طبيعة التصدعات التي واجهها الصومال على الأصعدة كافة، ولذلك تأتي مهمّة:

إصلاح المنظومة الأمنية في مقدّمة المهام:

يرى الخبير الأمني الأمريكي الصومالي الأصل الدكتور محمد أحمد الذي يعمل في جامعة إليانت الدولية وأستاذ مكافحة الإرهاب في برنامج الدراسات العليا: إن الحكومة الصومالية تحتاج أن تستثمر في الأمن والاستخبارات أكثر من أي وقت مضى، بأجهزة مدربة تدريبًا جيدًا ومجهّزة وممولة جيدًا بعيدًا من الأجندة السياسية.

في بلد كالصومال من الطبيعي أن يكون الأمن هو التحدّي الأول الذي يواجه البلاد، حيث يعاني الصومال عدة أنواع من التحديات الأمنية:

- التوترات بين السلطات الفيدرالية والإقليمية.
- تحدي المنظمات المتطرفة (حركة الشباب، وتنظيم الدولة، والفصائل الأخرى).
- الجماعات شبه العسكرية والمليشيات، مثل سونا ولجاماكا.

وقد قدّم محمد أحمد عددًا من التوصيات لمكافحة تهديد الحركات المتطرفة:

1. أن تكون الأجهزة الأمنية والاستخبارية من تصميم الصوماليين أنفسهم؛ لأن الأطر التي يقترحها الشركاء لا تناسب الظروف المحلية للصومال.

2. إبعاد نظام 5.4 من تعيينات الأجهزة الأمنية؛ لأن التعيين على الأساس العشائري مدمّر.

3. الاستقرار الإداري في قطاعات الأمن؛ لأن التغيير المستمر يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، وفقدان الإستراتيجية، واستمرار الخبراء لفترة يطور العمل باستمرار.

4. مواجهة المصادر المالية للحركات المتطرفة؛ لضمان الأمن القومي وإضعاف توسعها.

تبعا لذلك فإن إصلاح المنظومة الأمنية سيعمل على تخفيف عدد كبير من المشكلات التي ظلت تتوالد في الصومال باستمرار، ومن هنا إعادة الثقة إلى أجهزة الدولة التي تتولى المهام الإستراتيجية، وعلى رأسها حل مشكلة المنظمات المتطرفة؛ لأنها جزء من البيئة المحلية.[17]

المصالحة الوطنية

تأثر مشروع المصالحة الوطنية في الصومال بمواقف أطراف الأزمة وحرصها على الحصول على مكاسب، يمثل البعد الأجنبي فيها نسبة مقدرة يعكس اهتمام الأطراف الخارجية ومصالحها، ويزيدها تأزّمًا الهشاشة التي يعانيها الصومال نتيجة حالة التفتت المستمر، وتوالد المليشيات المسلحة والحركات المتطرفة، تعذر معها الوصول إلى حلول على الرغم من انعقاد حوالي عشرين مؤتمرًا أو مبادرة استضافتها

دول عربية وإفريقية ابتداء من المبادرة الأولى التي رعتها جيبوتي عام 1991، التي أسفرت عن تشكيل برلمان من 123 شخصًا.

وضع مؤتمر عرتا الذي عُقِد في عام 2000 تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى كالاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية– الصومال في طريق المصالحة الوطنية والسلام على الرغم من الزعازع التي هزت مكتسباته بفعل العوامل المحلية والخارجية، ولكنه ظل يتقدم ببطء.[18]

تفاقمت الخلافات السياسية بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم منذ أن تسلم الرئيس السابق فرماجو الحكم، واستمرت إلى أن سلّم السلطة للرئيس حسن شيخ. ما أثار الأزمات تلو الأزمات هو خرق الرئيس فرماجو الدستور المؤقت وقوانين الانتخابات والديمقراطية وسيادة القانون وتقاسم الموارد، حتّى كاد يفقد معه الشعب الصومالي الثقة في قيادة البلاد، والشكوك في إمكانية التقدم في المصالحة الوطنية والبناء على ما تحقق وما أحرزه الصومال من تقدم على هذا الصعيد. ويرجع الصوماليون الأمر إلى انفراد الرئيس باتخاذ القرارات من

دون الرجوع إلى مقتضيات الدستور، وعدم مراعاة صلاحيات الأقاليم، ولهذا فإن إعادة مسار المصالحة المتوقفة يُعَدّ شرطًا لازمًا في استكمال عناصر الثقة الضرورية في عودة الصومال إلى الاستقرار.[19]

دشّن الرئيس حسن شيخ محمود مشروع المصالحة وبناء جسور الثقة بجولة في جميع الأقاليم التي رفضت في كثير من الأحيان التعامل مع الحكومة الفيدرالية لأسباب كثيرة، وهي في إطار تمهيد الأرضية المناسبة للبدء في إحلال السلام الداخلي، وتعزيز التكامل والتعايش والمصالحة، وتخفف هكذا أنشطة حدة التوترات وتعيد الثقة.[20]

ولعلّ ما تراكم للصوماليين من تجارب ومعرفة تعينهم على إيجاد سبل يتجاوزن بها الخلافات. ونعتقد أن الرئيس بحاجة إلى التفكير في إنشاء مؤسسة تستفيد من الخبراء الصوماليين في الشتات، وبخاصة أن من بينهم متخصصين في مختلف البلدان يمكن أن يكونوا جزءًا من مؤسسة ترعى عملية المصالحات وصولًا إلى الشكل الذي يرتضيه الصوماليون حكما وإدارة وتوجهًا.

معالجة الاقتصاد الهش وتداعيات الجفاف

على الرغم من تعدّد الموارد التي يتمتع بها الصومال إلا أنه يعيش في قاع التصنيفات العالمية من الناحية الاقتصادية، فالصومال يعتمد على الدعم الخارجي في ميزانية تسيير الحكومة، إذ يتلقّى 50٪ من الميزانية من الدعم الخارجي، وهذه النقطة أبرز نقاط ضعف الحكومات المتعاقبة على الحكم، فلا أحد يذكر العملة الصومالية التي تسمى الشلن، فالجميع يتعامل بالدولار، فضلًا عن سيطرة القطاع الخاص والحركات المتمردة على جزء مهم من حركة المال والاقتصاد على مستوى البلد. ومما يعوقّ فرص الاستثمار في الصومال حالة انعدام الأمن التي يعانيها، فهذا القطاع بحاجة إلى إعادة ترتيب بعد معالجة الأوضاع الأمنية.[21]

شهد الصومال مؤخرًا موجة جفاف لم يشهدها منذ 40 سنة، حيث يتعرض حوالي نصف السكان البالغ عددهم 16 مليون لانعدام الأمن الغذائي، وربما يتسبب ذلك في كارثة إنسانية إذا لم يتداركه القائمون على الأمر. وفي السياق فقد عين الرئيس حسن شيخ مستشارًا للشؤون الإنسانية، وهو بلا شك وضع يستدعي إدارة حملة دولية لجمع الدعم وتفادي مخاطر مجاعة فتاكة تقضي على ما تبقى من الشعب الصومالي.[22]

ملف صومالي لاند

ظل ملف صومالي لاند شائكًا ومعوِّقا في الوقت ذاته، فلا حصل الإقليم على الاستقلال كما يطالب منذ 1990، ولا كف عن التسبب في تعقيدات قضايا الصومال المتراكمة والمنطقة الملتهبة باستمرار.

أجرى الرئيس حسن شيخ في فترة حكمه الأولى (2012 – 2016) أربع جولات من المفاوضات في كل من جيبوتي وأنقرة وإسطنبول. كان لقاء أنقرة على مستوى الرؤساء، أما لقاءات إسطنبول التي جرت على مدار ثلاث سنوات (2013، 2014 و2015) فكانت لقاءات تمهد وتؤسس للبداية الصحيحة للحوار والمفاوضات.

في فترة حكم الرئيس فرماجو، ساد عملية المفاوضات الجمود بين الطرفين، وذلك نتيجة سياسات فرماجو الغارقة في القومية الصومالية، والمشحونة بالعاطفة، وهو ما أثار فزع الشماليين من هذا التوجه وخوّفهم عبر الرسائل السالبة، في ظل خلافات كبيرة مع حكام الأقاليم، حول عدد غير قليل من القضايا المختلف عليها. وعلى الرغم من دعوة الرئيس فرماجو إلى إجراء حوارات واستئناف المفاوضات مع صومالي لاند إلا أنّ قادة صومالي لاند صموا آذانهم عن ذلك، ولم يستجيبوا لها.

يعاني الصومال تحدي بناء الدولة وتحدي توحيد الجغرافيا الصومالية على أساس الهوية الوطنية للصوماليين شمالًا وجنوبًا. لكن ما لا شك فيه أن الوضع في الصومال بحاجة إلى إزالة الغبن الشديد الذي جرى بفعل عوامل تبلورت على العاطفة والشحن المقصود من قبل بعض النخب الشمالية، وتأثيرات بعض القوى الإقليمية التي ترى مصلحة في إضعاف الصومال، وفصل شماله الذي يمكن أن يصبح نموذجًا تسير نحوه الأقاليم الأخرى. الرئيس في ولايته الثانية معنيّ باستئناف المفاوضات، وبخاصة في ظل رفض المجتمع الدولي على قبول صومالي لاند دولة منفصلة.[23]

تصفير المشكلات مع الجوار:

شهد الصومال في فترة حكم الرئيس محمد عبد الله المشهور بفر ماجو حالة من الاصطفافات والدخول في أحلاف واتفاقات بعضها معلن وبعضها غير معلن، ففي 2018 أعلن عن كونيفدرالية لدول القرن الإفريقي بدون تفصيلات كثيرة، فبالنسبة إلى إثيوبيا فقد أصبحت جزءًا من المستثمرين في موانئ صومالي لاند وهو ما يزعج الصومال ويوسع الخلافات معها، فضلًا عن معلومات أُثيرت باعتماد إثيوبيا سفيرًا لصومالي لاند في أديس أبابا وهو بلا شك أمر بحاجة إلى جهد كبير.

أما كينيا فالأمر أعمق، لأن بين البلدين مشكلات قديمة، وبعضها في المحاكم الدولية حول ترسيم الحدود البحرية، وبما أن القوات الكينية توجد على الأرض الصومالية ضمن القوات الإفريقية فهناك اتهامات بتدخل كينيا بإيوائها مطلوبين للسلطات الصومالية، أو بتحالفات مع حكام بعض الأقاليم، كل هذا وغيره فاقم الوضع بين البلدين حتى وصل إلى حد قطع العلاقات.

بالنسبة لعلاقات الصومال مع إرتريا، على الرغم من تاريخية العلاقات بين البلدين اضطربت بعد اتهام المجتمع الدولي إرتريا باستضافة ودعم عناصر من حركة الشباب، إضافة إلى الغموض الذي شاب إرسال حوالي 5 آلاف من الشباب الصوماليين إلى إرتريا سرًّا من دون معرفة الجهات المعنية في الصومال الأمر الذي أثار علامات استفهام أخرى، وجيبوتي لم تسلم من امتداد المشكلات الصومالية إليها، فالخلافات بين الرئيس ورؤساء الوزراء غالبًا كانت جيبوتي طرفًا فيها، فقد اتهم الصومال جيبوتي باحتجاز رئيس المخابرات تماهيًا مع رغبة رئيس الوزراء الذي كان في خلاف مع الرئيس، كل هذا وغيره يتطلب الدراسة والمراجعة وانتهاج أساليب جديدة ومقاربات واقعية تراعي مصالح الأطراف، وتصحح الأخطاء، وهي بحاجة إلى فريق دبلوماسي حاذق وخبراء سياسيين مستوعبين لطبيعة التباينات والفجوات، ويعرفون كيف يخاطبون المشكلات.[24]

التحديات الدولية

زيارة الرئيس الصومالي تركيا: الدلالات والطموحات

على الرغم من العلاقات التاريخية التي تربط البلدين منذ القرن الثالث عشر الميلادي إلا أن عام 2011 يشكل البداية الجديدة لعلاقات البلدين، ذلك لما يمثله الدور الذي أدّته تركيا في إنقاذ الصومال الذي كان على شفا انهيار كامل؛ بسبب تجاهل المجتمع الدولي وموجة الجفاف التي ضربته. في ذلك العام جاءت زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان على رأس وفد كبير لتخط بداية تعافي الصومال، ولتضعه في أولويات الاهتمام التركي، في إعادة البلد إلى الساحة الدولية.

بدأ الاهتمام التركي ببناء أكبر سفاراتها في الخارج في مقديشو، وانطلقت بعدها المؤسسات التركية الرسمية والشعبية في تنفيذ مشروعات البناء والتنمية في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والأمن، ومحاربة الإرهاب. ووفق المصادر التركية فإن جملة المساعدات التي قدمتها تركيا في مختلف المجالات الإنسانية والتنموية بلغت ما يزيد على مليار دولار.[25]

ومما يسجله التاريخ كذلك أن الرئيس حسن شيخ في ولايته الأولى هو الذي ضمن المؤسسات التركية، ورحب بإسهاماتها، وسهل أعمالها، وهو ما أتيح لها الفرص الكافية في تنفيذ مشروعات حيوية كانت لها إسهاماتها فيما تحقق من استقرار شجع العديد من الدول الأخرى أن تحذوا حذو تركيا في إعادة مؤسساتها وافتتاح ممثلياتها.

جاءت زيارة الرئيس حسن شيخ إلى تركيا إيمانًا بدورها البناء والإيجابي في التفاعل مع قضايا الصومال بعد الانتخابات الأخيرة في ظروف أخرى أصبح الصومال بحاجة إلى أصدقائه وأشقائه في أزمته الإنسانية الراهنة.

فما أبرز أهداف زيارة الرئيس حسن شيخ محمود إلى تركيا مؤخرًا؟ وما أبرز الملفات التي تركزت عليها المناقشات؟

أوّلًا: تأكيد أهمية الدور التركي في الصومال

تضاربت التصريحات بعد فوز الرئيس حسن شيخ محمود حول توجهاته وتفسير شعار حملته «سلام في الداخل وسلام مع الخارج»، أو ما اصطلح عليه بتصفير المشكلات على الأصعدة كافة؛ ولأن تركيا لا يتقدم عليها أحد في رعاية الصومال والإسهام الفاعل في تعافيه من تداعيات الحروب الأهلية التي أنهكته فإن من المهمّ تأكيد الدور التركي وتأكيد شراكتها للصومال، وهو تطمين مهمّ ومشروع يشجع أنقرة للمضي قدمًا في الإسهام في البناء والنفع المشترك، فضلًا عن استكمال مشروعات البنى التحتية التي بدأتها تركيا منذ 2011 بذات الأولوية التي بدأتها تركيا في ظروف كانت أسوأ بكثير، وأكثر تدهورًا مما هي عليه الآن.

ثانيًا: الدعم الإنساني لمواجهة الجفاف ونقص الغذاء

بدأت ولاية الرئيس حسن شيخ الثانية في وقت يشهد فيه الصومال موجة جفاف تسببت في أزمة خانقة في نقص الغذاء لحوالي نصف السكان، وهي فجوة كبيرة جدًّا تحتاج إلى جهد كبير يتجاوز قدرات المؤسسات المحلية إن لم تكن الدولية. ولما لتركيا من خبرات ومؤسسات مدنية كبيرة ومعرفة بالأوضاع في الصومال يأتي ملف الأزمة الإنسانية في مقدمة الملفات التي جاء لبحثها مع فخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ولدى تركيا تجربة الجسر الجوي الذي أنقذ حياة الملايين في أزمة 2011.[26]

ثالثا: الدعم العسكري

وضع الرئيس حسن شيخ محمود مسألة تحقيق الأمن في قائمة أولوياته في أثناء الانتخابات، كما أكد ذلك بعد فوزه باعتبار أن المعضلة الأمنية تعوّق أداء دولاب الدولة، وتعطل عملية إعادة البناء، وعلى الرغم من أن تركيا تولي إعادة بناء الجيش الصومالي وشرطته اهتمامًا إلا أن الرئيس الصومالي بحاجة إلى مزيد من الدعم العسكري لكي يتمكن من دحر الحركات المتطرفة أو إضعافها في أسوأ الأحوال إلى مستوى يمكنه من فرض أجندته عليها إذا ما دعت الظروف إلى التفاوض معها، ولهذا فإن تطوير التعاون العسكري سيقوّي وضع القوات الصومالية لخوض معركتها دون الحاجة إلى عون خارجي.

رابعًا: استئناف الوساطة مع صومالي لاند

يرى كثير من المحللين أن حلّ مشكلة صومالي لاند تحددها علاقات الصومال مع

إثيوبيا؛ لكون إثيوبيا دولة مغلقة بحاجة إلى منافذ لحل أزمتها في الاستيراد والتصدير، ومن أجل تنويع منافذها بعدم الاعتماد فقط على ميناء جيبوتي التي تحتكر صادرات وواردات إثيوبيا (95٪ من الصادرات والواردات الإثيوبية تمر عبر ميناء جيبوتي). وربما تستخدم تركيا علاقاتها المزدهرة مع إثيوبيا في الفترة الأخيرة لإصلاح ما بين الصومال وإقليم صوماليلاند عبر إشراك إثيوبيا لحساسية الأمر بالنسبة لإثيوبيا.

بذلت تركيا جهدًا كبيرًا في تقريب وجهات النظر بين الحكومة الفيدرالية، وإقليم صوماليلاند في فترة حكم الرئيس حسن شيخ الأولى، وعلى الرغم من أهمية البحث عن مواصلة الجهد لحلّها إلا أن ولاية فرماجو لم تشهد جهدًا يذكر في هذا السياق، ويأمل الرئيس شيخ محمود في ولايته الثانية أن تبذل تركيا وساطة ناجحة في إعادة الثقة بين الأطراف وإنهائها عبر حل جذري، باعتبارها أحد مناطق الاستقطاب والتنافس بين عدد من القوى الدولية والإقليمية، وستكون محل توتير مستمر إذا لم يجد الأصدقاء والأشقاء سبيلًا لحل لها، في بلد تنزع الأقاليم فيه إلى مزيد من الاستقلالية والبعد عن المركز.[27]

خامسًا: الاقتصاد بوصفه سبيلًا إلى حل المشكلات

يتمتع الصومال بموارد هائلة تمكنه من بناء اقتصاد متنوع، فالصومال يملك أراضي زراعية خصبة وواسعة، وثروة حيوانية كبيرة، تأثرت كثيرًا في العقد الأخير بموجات الجفاف التي ضربت الصومال، إضافة إلى ساحل طويل يبلغ طوله 3 آلاف كم، واحتياطيات متوقعة من النفط والغاز.

ظل الاقتصاد الصومالي يعتمد على الدعم الخارجي منذ تفجر الحرب الأهلية، وفي ظل غياب الدولة نشأ القطاع الخاص بوصفه اقتصادًا موازيًا بعيدًا عن النظام المالي للدولة، مع اعتماد الكثير على تحويلات المهاجرين الذين تقدرهم بعض التقارير بأكثر من مليونَي صومالي. وعلى الرغم من إسهامه في التخفيف من معاناة الشعب الصومالي إلا أن الاقتصاد الصومالي بحاجة إلى داعمين حقيقيين بالاستثمار في موارد البلاد المتنوعة، كما فعلت بعض الشركات التركية التي خاطرت في ظل حالة عدم اليقين والزعازع الأمنية؛ إيمانًا منها في تشجيع الآخرين بالإسهام في تغيير الواقع، وهو ما حدث فعلًا وإن بدرجة متواضعة، ومنذ فُتحت بوابة التجارة بين تركيا والصومال بدأت الشركات التركية بالاستثمار في الصومال وفي مشروعات إستراتيجية، مثل مطار مقديشو وميناء مقديشو وافتتاح رحلات الخطوط التركية.[28]

وقد جاء في تصريحات الرئيس حسن شيخ بأن الصوماليين يعوّلون على القدرات التركية في الاستثمار واكتشاف النفط والغاز في السواحل الصومالية التي تتحدث عنها التقارير منذ وقت بعيد بأنها موارد متوفرة في المياه الصومالية، ولهذا ومن خلال تجديد العلاقات وتأكيد الدور التركي في الصومال ومع الترحيب والتأييد الذي وجده انتخاب الرئيس حسن شيخ على المستويات المحلية والإقليمية والدولية- فإن الفُرص ستُفتَح أمام معالجة معضلة التدهور الاقتصادي بقيادة المؤسسات التركية ودعم الأشقاء.[29]

خاتمة

يعود الصومال إلى واجهة الأحداث من جديد في وقت يتفاءل فيه الجميع بعودة الرئيس حسن شيخ محمود إلى الحكم معزّزًا بخبرة في الحكم والمعارضة، وبشعار عميق الدلالة والمعنى، يضع الأولوية للسلام الداخلي الذي يجلب الاستقرار والتفكير في المستقبل، والسلام مع الخارج الذي يدعم الصومال بالخبرات والدعم المادي والمعنوي، وهو معنى مهمّ في هذه المرحلة.

يعود الرئيس إلى السلطة والبلاد تشهد ظروفًا طبيعية قاسية تضيف معاناة إلى ما تخلّق داخليًّا بسبب الصراع على السلطة من تدهور في ثقة المجتمع الصومالي ببعضه، فضلًا عما يسببه التدخل الخارجي من تعقيدات في ظل التنافس الذي يحسب المصلحة الذاتية على حساب المجتمع المنهك، فالحاجة إلى المصالحة أولوية ستقود إلى استتباب الأمن المفضي بالضرورة إلى انتعاش مجالات الحياة الأخرى.

تظل تركيا صديقا للشعوب الإفريقية فضلًا عن الشعوب التي تربطها بها صلات تاريخية قديمة مثل الصومال، وقد قامت تركيا بدور المنقذ في الوقت الذي أخفقت فيه كل القوى الدولية والإقليمية التي حاولت أن توجد مقاربات للحل بسبب الأجندات الخاصة، والجهل بطبيعة المجتمع الصومالي، والمأمول أن تمضي تركيا في تعزيز دورها من خلال المزيد من الشراكة في المشروعات الإستراتيجية في الصومال حتى يعود الصومال إلى مكانته الطبيعية فاعلًا ومؤثرًا بموقعه المتميز وتاريخه الباذخ.

المراجع والهوامش:

1. Ahmed Ali, working paper, Somalia: an overview of the historical and current situation, University of London, posted on 2016, www.reseachgate.net
2. بدر الدين خلف الله، الصومال: قلق دولي وسط توقعات باتفاق ينهي الأزمة، أفريكا برس، 28.5.2021 www.africapress.net

3. معاوية فارح، انتخابات الصومال: تحديات ثلاثية تعيق التصويت، العين الإخبارية، 13.11.2021 www.al-ain.com

4. آدم شيخ حسن وعبد الرحمن فارح، ما ذا يعني إعادة انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود للرئاسة الصومالية؟ 28.05. 2022، شبكة موقع الحدث

www.alhadathnetwork.com

5. قاسم سهل، بعد انتهاء انتخابات المجالس، الصومال في انتظار السباق على الرئاسة، 29.04.2022www.aljazeera.net،

6. (عبد الله الفاتح، ترحيب دولي وإقليمي بالرئيس الصومالي الجديد، شبكة الحدث

21.05.2022 www.alhadathnetwork.com

7. نور جيدي، عودة شيخ محمود لرئاسة الصومال خطوة لإنهاء التجاذبات السياسية، 17.05.2022، www.aa.com.trالأناضول.

8. Corrado Cok ,Why is Somalia`s political crisis so difficult to solve, .24.05.202www.fairobserver.com

9. مختار حسن هلولي، الساحة الصومالية بعد عامين من انتخاب فرماجو، قراءات إفريقية، .20.12.2018www.qiraatafrica.com

10. عبد القادر آدم، الانتخابات الصومالية تحديات أمنية في ضوء صعود حركة الشباب، عربي بوستwww.arabicpost.net، 23.05.2022،

11. مصعب المبجل، حسين شيخ محمود ــ رئيس سابق منحه الصوماليون فرصة ثانية لتنفيذ وعوده المتأخرةwww.alestiklal.net، صحيفة الاستقلال، 16.05.2022.

12. علي سعادة، رئيس جديد: تصفير الأزمات في الصومال، عربي

21 www.arabi21.com، 21.05.2022،

13. نفس المصدر السابق.

14. Mohamed Dhaysane and Tufan ,Turkiye has touched minds and hearts of Somalis :Somalia`s new president 17.05.2022 ,www.aa.com.tr

15. عبد القادر محمد شيخ، دكتور: نظرة على التغييرات الدستورية في الصومال، 18.09.2016، www.somalitoday.net

16. تهديد متصاعد: تنامي نشاط» الشباب» في الصومال مع تصاعد الاضطرابات السياسية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29.12.2021، www.futureuae.com

17. Mohamed Ahmed ,Priorities for the new Somali government05.07.2022 , www.hiiraanonline.org

18. محمد صوفي وآخرون، جوهر الأزمة الصومالية، وتحديات المصالحة، مركز الجزيرة للدراسات، 05.07.2010www.studies.aljazeera.net،

19. آدم شيخ وعبد الرحمن فارح مصدر سبق ذكره.

20. معاوية فارح، جولة داخلية لرئيس الصومال لتعزيز المصالحة الوطنية العين الإخبارية، 13.05.2022www.al-ain.com،

21. قاسم سهل، اقتصاد الصومال الهش... ما الثروات التي يتمتع بها؟ موقع الجزيرة، 10.02.2022، www.aljazeera.net

22. أحمد ليثي،رئيس صومالي جديد... ما التحديات التي يواجهها الرئيس حسن شيخ محمود؟ موقع رؤية الإخباري.www.roayahnews.com

23. الشافعي أبتدون، المفاوضات بين الصومال وصوماليلاند، المسار الوعر والمستقبل الغامض، 12.03.2020www.studies.aljazeera.net، الجزيرة للدراسات.

24. Mohamed Sheikh Nor ,Somalia president Hassan Sheikh may use port-deals to reset relations with Ethiopia ,the African Report,27.05.2022 , www.theafricareport.com

25. Caasimada online ,Ties with Somalia prove Africa‘s importance for Turkey :Erdoğan ,07.07.2022 ,www.caasimada.net

26. نور جيدي، زيارة الرئيس الصومالي لتركيا، زخم التعاون الاقتصادي والأمن، وكالة الأناضول، 04.07.2022www.aa.com.tr،

27. الشافعي ابتدون مصدر سبق ذكره.

28. صفاء عزب، الاقتصاد الصومالي بين الطموحات والتحديات، 24.03.2019.

www.alsomal.net

29. عبد الولي محمد، العلاقات المتعددة المستويات بين تركيا والصومال، ديلي صباح، 01.09.2022، www.dailysabah.com